العلاقات الإيرانية الغربية في ظل أزمة البرنامج النووي الإيراني

إعداد
أ / ميلاد مسعود محمود نمريش

جامعة الزقازيق – معهد الدراسات والبحوث الأسيوية

المقدمة:

يعدّ البرنامج النووي الإيراني من أكثر القضايا التي أخذت حيزاً كبيراً من الاهتمام الدولي، لكونه من أبرز القضايا في منطقة الشرق الأوسط المليئة بالتحديات، ويتأتى هذا الاهتمام من خطورة الأسلحة النووية وعواقبها في حالة امتلاك إيران لهذه الأسلحة، حيث ترى الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية بأن الخطر سيكون كبيراً على دول المنطقة وعلى إسرائيل خاصة، بينما تصر إيران على حقها في امتلاك الطاقة النووية لاستخدامها في الأغراض السلمية، هذا الجدل أدى بطبيعة الحال إلى تعقد وسوء العلاقات بين إيران من جهة والولايات المتحدة والدول الغربية من جهة أخرى، والمتتبع للملف النووي الإيراني يلاحظ بأن مسيرة البرنامج النووي الإيراني مرت بعدة فترات ومراحل منذ بدايتها الأولى حتى التوصل إلى الاتفاق التاريخي في أبريل ٢٠١٥م، هذا الاتفاق المهم الذي من شأنه أن يدفع بهذه القضية إلى مرحلة جديدة وفصل جديد من فصول العلاقات الإيرانية الغربية؛ حيث يقضي الاتفاق بضمان سلمية البرنامج النووي الإيراني مقابل رفع العقوبات من قبل الدول الكبرى.

مشكلة البحث:

يثير هذا البحث التساؤلات التالية:

١ – ما أبرز المحطات التاريخية للبرنامج النووي الإيراني؟

٢ – كيف كانت ردود الفعل الدولية في كل مرحلة من مراحل تطور البرنامج النووي الإيراني؟

٣ – ماهي الآفاق المستقبلية للعلاقات الإيرانية الغربية بعد الاتفاق النووي الإيراني ٢٠١٥م؟

فرضية البحث:

ينطلق هذا البحث من فرضية أساسية مفادها (أن الاتفاق الموقع في أبريل ٢١٠٥م بين إيران من جهة والدول الكبرى من جهة أخرى سيؤدي إلى انفراج ملحوظ في العلاقات الإيرانية الغربية) ويتعامل هذا البحث مع الاتفاق النووي الإيراني كمتغير مستقل سيؤثر على العلاقات الإيرانية الغربية والتي تعد متغير تابع.

مناهج البحث:

أُستُخدِمَ في هذا البحث عدة مناهج: المنهج التاريخي لتتبع مسيرة تطور البرنامج الإيراني، واستخدم المنهج التحليلي لدراسة وتحليل التفاعلات الدولية مع البرنامج ودوافع

وأبعاد الاتفاق التاريخي الذي وُقِع بين إيران والقوى الكبرى، كما اعتمد على المنهج المقارن لمقارنته التغيرات التي طرأت على التوجهات السياسية لمختلف الأطراف ذات العلاقة في كل مرحلة من مراحل مسيرة تطور البرنامج النووي الإيراني.

أهداف البحث:

١ ـ التعرف على طبيعة البرنامج النووي الإيراني.

٢ – دراسة تطور مسيرة البرنامج النووي الإيراني.

٣ – دراسة التفاعلات الدولية مع البرنامج النووي الإيراني في مختلف مراحلة.

٤ – دراسة أهمية الاتفاق النووي الايراني مع القوى الكبرى في توجيه السياسة الدولية نحو السلم والتعاون.

أهمية البحث:

١ ـ تضيف هذه الدراسة اسهاماً علمياً استشرافياً يحاول التنبؤ بالدور الذي يمكن أن يلعبه الاتفاق النووي الإيراني في مستقبل العلاقات الإيرانية الغربية.

٢ ـ يقدم هذا البحث معلومات مهمة لموضوع البرنامج النووي الإيراني يمكن أن يستفيد منها صناع القرار في السياسة الخارجية للتعاطي مع هذا الموضوع.

٣ ـ يستفيد قطاع واسع من المجتمع الذين لهم اهتمامات خاصة بالسياسة والعلاقات الدولية خاصة في منطقة الشرق الأوسط من هذه الدراسة كونها تقدم دراسة علمية تحليلية حول الاتفاق النووي الإيراني ودوره في دفع السياسة الدولية نحو التعاون والاستقرار.

حدود البحث:

من حيث الزمان تمتد المدة منذ بدايات الاهتمام الإيراني بالبرنامج النووي والحصول على المفاعل النووي عام ١٩٥٨م إلى أبريل ٢٠١٥م الذي شهد توقيع الاتفاق المهم بين إيران والقوى الغربية، أما من حيث المكان فهو يدرس العلاقات القائمة بين إيران من جهة والدول الغربية من جهة أخرى.

تقسيمات البحث:

المبحث الأول: مراحل تطور البرنامج النووي الإيراني.

المبحث الثاني: المفاوضات الإيرانية الغربية بشأن البرنامج النووي الإيراني وصولاً لاتفاق إيران ودول (٥+١).

المبحث الثالث: آفاق العلاقات الغربية الإيرانية بعد الاتفاق النووي الإيراني.

المبحث الأول: مراحل تطور البرنامج النووي الإيراني:

تعود الجهود الإيرانية لامتلاك الطاقة النووية إلى عدة عقود مضت، مروراً بعهدين مختلفين تماماً، كان الأول في عهد الحكم الملكي " حكم الشاه "، والثاني بعد سقوط الحكم الملكي بفعل الثورة الإسلامية إلى الآن[١]، حيث بدأ المشروع النووي في عهد الشاه محمد رضا بهلوي حين كانت إيران تتمتع بعلاقات قوية وجيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية [٢].

أولاً: مرحلة النشأة والتأسيس في عهد الشاه:

كانت البداية متواضعة في سنة ١٩٥٨م وبدعم من الولايات المتحدة عندما حصلت إيران على مفاعل نووي بحثي بقدرة خمسة ميغاواط وعدة كيلوغرامات من اليورانيوم المخصب، وبعض المساعدات الفنية بموجب برنامج " الذرة من أجل السلام"*، وبدأ العمل فعلاً في ذلك المفاعل سنة ١٩٦٧م في مركز طهران للبحوث النووية، لينتج ٦٠٠ غرام من البلوتونيوم سنوياً [٣]، في عام ١٩٦٨م وقعت إيران على معاهدة الحد من انتشار وتجربة الأسلحة النووية، وأصبح التوقيع نافداً في ١٩٧٠م، وفي سنة ١٩٧٤م تم إنشاء منظمة الطاقة الذرية لإيران للإشراف على تنفيذ البرنامج النووي والتي كانت تحت إشراف الشاه نفسه والتي تعرف اختصاراً بـ (AEO)، كما أنشئ في تلك السنة مركز أمير أباد للبحوث النووية في طهران[٤]، وفي نفس العام أيضاً وقعت إيران على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، واتفاق ضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي تقنن نظم وإجراءات التفتيش والرقابة التي يقوم بها مفتشو الوكالة الدولية على جميع المنشآت والمواد النووية.

في عام ١٩٧٥م تأسس مركز التكنولوجيا في أصفهان بمساندة فرنسا لتدريب العاملين ليتم إلحاقهم بالعمل في مفاعلات بوشهر[٥]، وكانت خطط الشاه تقوم على إنشاء ٢٣ مفاعلاً نووياً لتكون جاهزة بشكل كامل في منتصف التسعينات من القرن العشرين[٦].

---

[١] - عطا محمد زهرة، البرنامج النووي الإيراني، (بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠١٥م) ص١٧.

[٢] - خالد بن محمد العلوي، التجاذب التقني والسياسي للملف النووي الإيراني، الكويت، ٢٠٠٧م، ص٤.

* هذا البرنامج أطلقه الرئيس الأمريكي ايزنهاور في عام ١٩٥٣م ويهدف إلى فتح الطريق أمام نقل التكنولوجيا النووية السلمية إلى مختلف دول العالم. انظر: رائد حسين عبد الهادي حسنين، البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته على الأمن القومي الإسرائيلي ١٩٧٩ – ٢٠١٠م، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية (جامعة الأزهر) غزة، ٢٠١١م، ص٣١.

[٣] - عطا محمد زهرة، المرجع السابق، ص١٨.

[٤] - رائد حسين عبد الهادي حسنين، المرجع السابق، ص٣٢.

[٥] - المرجع نفسه ص٣٤.

[٦] - المرجع نفسه، ص٣٢.

من ناحية أخرى التعاون الإيراني الالماني يسير بشكل كبير، على الرغم من اتجاه إيران نحو فرنسا في بداية الأمر إلا أن التعاون الألماني الإيراني كان أكثر فاعلية، حيث وقع الطرفان في نوفمبر ١٩٧٤م اتفاقاً يقضي بشراء إيران مفاعلين نوويين يعملان بالماء المضغوطة طاقة كل منهما ١٢٠٠ ميجاواط، وبموجب هذا الاتفاق التزم الجانب الألماني بتزويد إيران باليورانيوم المخصب لتشغيل هذه المفاعلات لمدة عشر سنوات[٧].

ووقعت منظمة الطاقة الذرية في العام ١٩٧٥م اتفاقاً مع معهد ماساتشوستس التكنولوجي الأمريكي لتوفير وتدريب كادر من المهندسين المتخصصين، والتزمت الولايات المتحدة بتزويد إيران بثمانية مفاعلات نووية تصل قدرتها إلى ٨ آلاف ميغا واط[٨].

ويمكن إجمال أهم سمات حقبة الشاه بتوفير العنصر البشري وتدريبه وإبرام العديد من العقود لضمان ذلك، وإقامة بنية تحتية للبرنامج النووي الإيراني وإنشاء العديد من المفاعلات لهذا الشأن[٩].

المرحلة الثانية: مرحلة تعليق البرنامج وإعادة إحيائه ١٩٧٩ – ١٩٩٠م:

شهدت الأحداث السياسية في فبراير ١٩٧٩م في إيران تطورات بارزة أُعلن فيها عن قيام الجمهورية الإسلامية ليتولى الخميني منصب المرشد الأعلى للثورة الإسلامية، وهو المنصب الأعلى في النظام السياسي الإيراني عقب الإطاحة بحكم الشاه محمد رضا بهلوي، لتتعرض على إثرها جميع الأنشطة النووية الإيرانية للجمود[١٠]، حيث أوقفت الشركات الامريكية والاوروبية دعمها للنشاط النووي الإيراني بعيد قيام الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩م، وتزامن ذلك مع صدور فتوى دينية تحرم انتاج الأسلحة النووية، هذا ما أكده حسن روحاني كبير مفاوضي البرنامج وسكرتير المجلس الأعلى (ان موقفنا الرافض لامتلاك اسلحة الدمار الشامل استراتيجي لأننا نؤمن بأن هذه الأسلحة لن توفر لنا الأمن لإيران بل العكس من ذلك انها ستسبب بمشاكل كبيرة)[١١].

وعلى الرغم من التصريحات المعلنة بإيقاف البرنامج النووي الإيراني، إلا أن المعطيات تدحض ذلك ولعل أهم المعطيات تتمثل في:

---

[٧] - ميلاد مسعود نمريش، موقف المجتمع الدولي من التسلح النووي الإيراني، رسالة ماجستير (طرابلس، أكاديمية الدراسات العليا، ٢٠٠٩م) ص٢٣.

[٨] - عطا محمد زهرة، المرجع السابق، ص٢٠.

[٩] - رائد حسين عبد الهادي حسنين، المرجع السابق، ص٣٥.

[١٠] - هاشم اجريد الخوالدة، السياسة الأمريكية تجاه أزمة البرنامج النووي الإيراني (١٩٩١ – ٢٠١٢م)، رسالة ماجستير الأردن، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٣م، ص٢٩.

[١١] - عامر كامل أحمد، موقف الترويكا الأوروبية من البرنامج النووي الإيراني، دراسات دولية، بغداد، العدد ٥٠، ص٦٣ – ٦٤.

1 -الإبقاء على مفاعل كلية أمير أباد التكنولوجية واستمرار رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية واستمرار تدريب الاختصاصيين.

2 -إسناد مسؤولية إدارة البرنامج النووي عام 1981م إلى آية الله حسين بهشتي الذي يتمتع بمنزلة سياسية ودينية رفيعة، مما يعني إعطاء أهمية للبرنامج النووي آنذاك .

٣ – الإبقاء على حوالي ٣٠٠- ٤٠٠ فني إيراني يمارسون أعمالهم بعد مغادرة الأجانب، والإبقاء على ١٣ خبيراً نووياً إيرانياً للعمل في بوشهر.

٤ - القيام بإخلاء الوقود النووي المستخدم في المفاعلات لمواقع أخرى بعيدة عن المفاعلات تحسباً لهجوم عراقي محتمل، مما يدل على الاهتمام بتلك المادة الحيوية والمحافظة عليها[١٢].

لعل المعطيات التي ساقها من يقولون بتوقيف عمل البرنامج النووي أو تجميده في هذه المرحلة يعود إلي عدم قدرة النظام الجديد على تحمل التكاليف المالية العالية، وهروب أغلب الخبرات النووية الوطنية الإيرانية للخارج، إلي جانب عدم توفر خطط جاهزة تتعلق بالبرنامج لديهم آنذاك، إضافة إلى ذلك الموقف الدولي ورفض أمريكا وألمانيا والدول الغربية الأخرى للتعاون مع إيران في المجال النووي جراء الضغط الأمريكي.

و سواء علقت إيران برنامجها بإرادتها أو بإرادة خارجية أو الاثنين معاً، فإن ما يمكن الجزم به أنها لم تلغه بشكل نهائي، ويؤكد ذلك انطلاق البرنامج من جديد في عام 1984م، حيث بدأت تتحرك بسرعة للحصول على السلاح النووي الذي كانت تأمل بامتلاكه في عام 1986م[١٣]، وقامت الحكومة الإيرانية بتعزيز ودعم منظمة الطاقة الذرية الإيرانية، حيث اتخذت قراراً باستئناف العمل بمحطات بوشهر، وقاد علي أكبر هاشمي رفسنجاني الذي شغل في حينه رئيس البرلمان الإيراني إعادة بعث الحياة للبرنامج بما في ذلك برنامج الأسلحة النووية، وافتتحت إيران في نفس العام مركز أصفهان للبحوث النووية بمساعدة فرنسية، حيث قامت بتدريب المهندسين والفنيين لإدارة مفاعل بوشهر، لكن سرعان ما تخلت فرنسا عن معاهداتها وتم إغلاق المركز، حيث تم الاتفاق بعد ذلك مع الصين لإعادة فتحه ضمن المعاهدة الصينية الإيرانية عام 1985م التي تتضمن إعادة تشغيل المفاعل بقدرة 400 ميغاوات.

في عام 1986م أعلن آية الله الخميني التزام بلاده بمواصلة تطوير قدراتها النووية، كما وقعت إيران اتفاقاً مع باكستان للتعاون في المجالات النووية العسكرية في

[١٢] - رائد حسين عبد الهادي حسنين، المرجع السابق، ص٣٦.
[١٣] - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

العام نفس، حيث تقوم باكستان بموجب هذا الاتفاق بتدريب الإيرانيين ومساعدتهم، وفي عام 1987م وقعت إيران اتفاقاً مع الأرجنتين للحصول على اليورانيوم المخصب لمفاعل طهران التجريبي، ثم اتفقت في أعوام ١٩٨٨ – ١٩٨٩م مع جنوب أفريقيا للحصول على كميات من اليورانيوم لإجراء تجارب نووية.

أتى هذا الاهتمام وهذا التغير الجذري في الاستراتيجية الإيرانية التسليحية عامةً والنووية خاصةً على أثر الحرب مع العراق، وبعد الشعور بأن قدرة العراق النووية آخذة في التعاظم، وقيام العراق بضرب مفاعلات بوشهر ست مرات في 24 مارس 1984م، 12 فبراير 1985م، 4 مارس 1985م، 12 يوليو 1986 م، 19 نوفمبر 1987م، وفي 19 يوليو 1988م.

حينها أدركت إيران أهمية بناء قوتها التسليحية النووية، لذا ومباشرة بعد انتهاء الحرب كان من أول الأولويات لإيران البحث عن العقود السابقة مع الدول الأوروبية لبناء المفاعلات النووية، وقد استطاعت إيران الحصول على اليورانيوم المخصب من السوق السوداء من خلال عبد القدير خان" أبو القنبلة الباكستانية" ، الذي قام بزيارة إيران سراً في فبراير1986 ويناير1987م كما حاولت الحصول على رؤوس نووية من جمهوريات آسيا الوسطي الإسلامية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، بل إن الكثير من وكالات الاستخبارات الغربية أكدت أن إيران قد حصلت فعلاً على عدد منها من كازاخستان، ولكن تلك الوكالات تعتقد أنها قنابل تكتيكية وليست استراتيجية.

و في ذات السياق تعاقدت إيران عام 1990م مع المركز الوطني الإسباني للصناعة والأجهزة النووية لتزويدها بالأجهزة والمعدات لإكمال مفاعل بوشهر، ولكن هذا العقد ألغي بعد شهرين بضغوط من الولايات المتحدة الأمريكية[١٤].

المرحلة الثالثة: مرحلة الانطلاق السريع ١٩٩٠ – ٢٠٠٢م:

شهد العالم متغيرات عدة إثر انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة، وبات من الواضح أن النظام الدولي واجه ظروفاً مختلفة وعصراً جديداً من حيث البنى والعلاقات في النظام العالمي الجديد، كما أفرزت حرب الخليج الثانية معطيات جديدة على كافة الأصعدة الإقليمية والدولية، وما آل إليه البرنامج النووي العراقي جراء هذه المعطيات من إصدار جملة من القرارات عن مجلس الأمن الدولي تتعلق بأسلحة الدمار الشامل

[١٤] - المرجع نفسه، ص٣٦ – ٣٧.

العراقية، لذلك عملت إيران على الاستفادة من هذه المتغيرات بتكثيف الجهود وسرعة الانطلاق مجدداً في برنامجها النووي.[١٥]

اكتسبت الجهود الإيرانية في المجال النووي خلال هذه المرحلة قوة دفع كبيرة لإعادة القوة الإيرانية الشاملة لتعويض الخسائر الهائلة التي لحقت بها على كافة الأصعدة أثناء الحرب العراقية – الإيرانية[١٦]، فقد شهد البرنامج النووي الإيراني نشاطاً مكثفاً في كافة المجالات في هذه المدة، بحيث أصبحت إيران تمتلك بنية أساسية لإجراء الأبحاث النووية المتقدمة، كما أنها قامت بنشر المنشآت النووية الاستراتيجية على مساحة واسعة وإحاطتها بجدار هائل من السرية تحسباً لضربات جوية عسكرية، كما شهدت هذه المرحلة اهتمام من طرف منظمة الطاقة الذرية الإيرانية في أعمال التخطيط والمتابعة والتنفيذ لكافة جوانب البرنامج النووي الإيراني، ومن جهة أخرى بذلت الحكومة الإيرانية جهوداً ضخمة خاصة مع كل من روسيا والصين وكوريا الشمالية للحصول على المساعدات في تطوير البرنامج[١٧].

فقد مثل التعاون الروسي الإيراني بداية النقلة النوعية الأكثر أهمية في البرنامج النووي الإيراني في أواخر العام ١٩٩٢م وهو التعاون الذي وفر لإيران احتياجاتها من المفاعلات النووية الأكبر حجماً، وقد بدأ الجانبان في المفاوضات التفصيلية بعد ذلك، ووصلت هذه المفاوضات إلى نتائج حقيقية بدءاً من نوفمبر ١٩٩٤م عندما أعلنت إيران أن روسيا أقرت اتفاقية بمبلغ ٧٨٠ مليون دولار لإكمال مفاعل بوشهر، وجرى التوقيع الفعلي على هذه الاتفاقية مع روسيا في يناير ١٩٩٥م، وقد بدأت روسيا بالفعل في العام نفسه في تنفيذ اتفاقها مع إيران، حيث أرسلت الحكومة الروسية شحنات ضخمة من المواد اللازمة، كما أوفدت ١٥٠ فنياً إلى موقع مفاعل بوشهر، بالإضافة إلى ارسال ٢٠٠٠ عامل روسي وتدريب ٥٠٠ فني إيراني[١٨].

كما أبرمت إيران تعاقداً مع الصين لتزويدها بالوقود النووي بتاريخ 15 يناير 1991م في فترة انشغال الولايات المتحدة الأمريكية في حرب الخليج الثانية حيث ساعد ذلك على تمرير التعاقد الصيني – الإيراني لاعتبارات سياسية[١٩]، استلمت بموجبه إيران ما يقارب ١٠٠٠ كغ من غاز هكسا فلورايد اليورانيوم UF6، و٤٠٠ كغ من مادة

---

[١٥] - المرجع نفسه، ص٣٨.
[١٦] - هاشم اجريد الخوالدة، المرجع السابق، ص٢٩.
[١٧] - رائد حسين عبد الهادي حسنين، المرجع السابق، ص٣٨ – ٣٩.
[١٨] - أحمد إبراهيم محمود، البرنامج النووي الإيراني: التطور والدوافع والدلالات الاستراتيجية، مجلة السياسة الدولية، العدد١٣١، يناير ١٩٩٨، ص٣١٣.
[١٩] - رائد حسين عبد الهادي حسنين، المرجع السابق، ص٣٩.

ديو كسيد اليورانيوم Uranium Daixide، فضلاً عن ١٢٠ كغ من اليورانيوم الخام المكثف، دون إشعار الوكالة الدولية للطاقة الدرية، وفي السنة نفسها أبرم الرئيس رفسنجاني صفقة مع الزعماء الصينيين لشراء مفاعلين بطاقة ٣٠٠-٣٣٠ ميغاواط[٢٠].

وفي العام نفسه أعلنت روسيا أنها وقعت اتفاقاً مع إيران لبناء مفاعل للماء الخفيف في بوشهر، واتفاقاً آخر حول التعاون النووي في المجال السلمي، وبموجب هذه الاتفاقيات وصل أكثر من 100 خبير روسي إلى موقع بوشهر، وخرجت إيران في ذات العام 16 فني ايراني من كلية الطاقة النووية في بوشهر، غير أن الظروف الاقتصادية لإيران آنذاك أعاقت استكمال الاتفاقية[٢١].

وفي أواخر عام 1995م بدأ الصينيون العمل في مجمع خرج، حيث قاموا بتركيب نظام لتخصيب اليورانيوم ذي خاصية تمكن إيران من إنتاج أسلحة نووية بصورة تدريجية، ونتيجة للضغوط الأمريكية امتنعت الصين عام 1996م عن بيع إيران مجمعاً لتحويل اليورانيوم، كما دخلت إسرائيل على خط الضغوط على الدول الموردة إلى إيران، حيث حصل رئيس الوزراء الإسرائيلي نتانياهو في أثناء زيارته للصين عام 1996م على وعد من رئيس الوزراء الصيني بوقف تصدير المفاعل المذكور أو أية وسائل تكنولوجية أخرى[٢٢].

وفي مطلع عام 2000م التقي وزير الدفاع الروسي إيجور سيرجيني مع السكرتير العام لمجلس الأمن القومي الإيراني، حسن روحاني، وأكد على تعهد روسيا باستمرار تعاونها مع إيران بهدف تطوير قدراتها في المجالات العسكرية والفنية والطاقة.

وبسبب هذه النجاحات الإيرانية في إعادة إحياء برنامجها، وعلى أثر فشل الضغوط الأمريكية على روسيا، دخلت إسرائيل بشكل مباشر على خط الضغط من أجل إفشال المساعي الإيرانية وتعاونها مع روسيا، حيث أعلن مسئول إسرائيلي في منتصف عام 2000م عن اعتقاده بأن إيران ستبدأ في الحصول على قدرات نووية عسكرية اعتباراً من سنة 2005م، وسيكون بمقدورها وضع رؤوس نووية على صواريخ يمكنها من الوصول إلى مراكز استراتيجية في إسرائيل، وهذا يمثل إزعاجاً أمنياً لإسرائيل في ظل الصراع والاختلاف في وجهات النظر على كافة الأصعدة السياسية والثقافية والدينية بين البلدين، مؤكداً بأن اللوبي اليهودي سيمارس ضغطاً على الإدارة الأمريكية لاتخاذ إجراءات صارمة ضد إيران.

---

٢٠ - عطا محمد زهرة، المرجع السابق، ٢٣.
٢١ - رائد حسين عبد الهادي حسنين، المرجع السابق، ص٣٩.
٢٢ - المرجع نفسه، ص٣٩. ٤٠.

وازدادت مخاوف إسرائيل من برنامج إيران النووي على أثر نجاح تجربة شهاب 3في يوليو عام 2000م، حيث صرح رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية، أهارون زئيفي، أن المدة التي تحتاجها إيران للتوصل لتخصيب اليورانيوم بشكل مستقل هي نصف عام.

على الرغم من أن الضغوط التي مارستها كل من الولايات المتحدة وإسرائيل فإن التعاون الروسي الإيراني قد استمر، ففي مطلع عام 2001م قام الرئيس الإيراني محمد خاتمي بزيارة روسيا، وتم خلال الزيارة توقيع اتفاقيات للتعاون في مجالات عدة، في مقدمتها التعاون التكنولوجي في المجال النووي مبرراً هذه الاتفاقيات بحق إيران على استخدام الطاقة النووية بالمجالات السلمية دون المجالات العسكرية[٢٣].

المرحلة الرابعة: مرحلة بدء الشكوك الدولية وفرض العقوبات ٢٠٠٢ – ٢٠١٢م:

على أثر أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م أخذت الولايات المتحدة الأمريكية بتصنيف العالم على أساس محورين :محور الشر ومحور الخير، وكانت إيران من ضمن الدول المصنفة بالمارقة والراعية للإرهاب، وقد جاءت هذه المتغيرات لتسلط الضوء على برنامج إيران النووي لتزيد الولايات المتحدة من ضغوطها عبر التحشيد لتأييد دولي لحرمان إيران من امتلاك التكنولوجيا النووية، وذلك بذريعة أن امتلاكها للتقنية النووية سيمكنها من الحصول على السلاح النووي، ويمكنها أيضاً بأن تقوم بنفسها أومن خلال منظمات إرهابية بضرب أهداف معينة في أماكن متفرقة من العالم، مما يشكل تهديداً (للعالم الحر)، إضافة إلى حدوث إخلال بالتوازن في منطقة الشرق الأوسط مما يهدد مصالحها ومصالح حلفائها وساهمت ضغوط اللوبي الصهيوني في تعزيز هذه الضغوط الأمريكية[٢٤].

في ظل هذه الفترة تزايدت وتيرة العقوبات، بعد تسرب معلومات في ٢٠٠٣م تتعلق بمنشأتين نوويتين لم يكشف عنهما سابقاً في إيران (منشأة تخصيب اليورانيوم في نطنز ومصنع إنتاج المياه الثقيلة في أراك)، وازداد الوضع تعقيداً بعد انتخاب أحمدي نجاد في ٢٠٠٥م، حيث تم في عام ٢٠٠٦م احالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن، لتصدر مجموعة من القرارات الدولية لردع إيران من محاولته لامتلاك الأسلحة النووية، وازدادت وتيرة فرض العقوبات الغربية على إيران.

---

[٢٣] - المرجع نفسه، ص٤٢.

[٢٤] - المرجع نفسه، ص٤٤.

المبحث الثاني: المفاوضات الإيرانية الغربية بشأن البرنامج النووي الإيراني وصولاً لاتفاق إيران ودول (٥+١)

كما تحدثنا في المبحث السابق فإن البرنامج النووي الإيراني قد مر بعدة مراحل عبر عدة حقب تاريخية متباينة، كذلك فإن التوصل إلى اتفاق تسوية شامل لهذه الأزمة مر بعدة مراحل، ففي ١٤ يوليو ٢٠١٥، وبعد ١٢ عاماً من الجهود الدبلوماسية وافقت مجموعة ٥ + ١ (الدول الخمسة الدائمة في مجلس الأمن بالإضافة إلى ألمانيا) وإيران على اتفاق شامل حول القضية النووية الإيرانية[٢٥]. فالاتفاق هو محصلة لمفاوضات مكثفة وصعبة بدأت في عام ٢٠٠٣ عندما تسربت معلومات تتعلق بمنشأتين نوويتين لم يكشف عنهما سابقاً في إيران (منشأة تخصيب اليورانيوم في نطنز ومصنع إنتاج المياه الثقيلة في أراك)، مما أثار القلق الدولي إزاء طبيعة البرنامج، على الرغم من أن القيادة الإيرانية أصرت دائما على أن الأنشطة النووية التي أجريت كانت سلمية تماما[٢٦]، ومع اضطرار إيران للخروج والحديث في العلن عن برنامجها النووي، أصبحت مسألة التفاوض ضرورة ملحة لتحقيق أمرين:

أولا: تبديد الشكوك حول أهداف البرنامج.

ثانياً: منع تحالف دولي ضد إيران كما كان الأمر بالنسبة إلى العراق[٢٧].

وفي حديثنا عن المفاوضات الإيرانية الغربية حول البرنامج النووي الإيراني يمكن تقسيمه إلى الآتي:

أولاً: المفاوضات الأوروبية الإيرانية:

من الملاحظ على السياسة الأوروبية في تعاملها مع الملف النووي الإيراني هو أنها ينطبق عليها سمات العمل الأوروبي المشترك من حيث الدوافع، ومن حيث طبيعة تلك السياسة، فمن حيث الدوافع ترغب الدول الأوروبية في أن يكون لها دور في قضية مهمة وحساسة مثل الملف النووي الإيراني، خاصة بعد أن استحوذت الولايات المتحدة على الملف العراقي كاملاً ؛ بداية من قرار الغزو ومروراً بتجاهل مجلس الأمن والدول الأعضاء فيه، ونهاية بالمليارات التي حازت عليها الشركات الأمريكية في عقود إعادة إعمار العراق، ولذلك يشكل الملف الإيراني محطة اختبار جديدة للسياسة الخارجية الأوروبية الموحدة التي ترغب دول الاتحاد الأوروبي في تحقيقها، أما من حيث طبيعة

[25] -Paolo Magri and Annalisa Perteghella (Eds). Iran After the Deal: the Road Ahead. First edition (Milano. Italian Institute for International Political Studies (ISPI). Edizioni Epoké. 2015) p13

[26] -IBID. p14

[٢٧] - محجوب الزويري، مفاوضات الملف النووي الإيراني من جنيف إلى فيينا: ماذا بعد، سلسلة تقييم حالة، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، نوفمبر ٢٠١٤، ص١ – ٢.

السياسة الأوروبية فهي تميل نحو الجهود الدبلوماسية وتوظيف الأدوات والخيارات الاقتصادية، كما أنها غالباً ما تتسم بتباين المواقف ولكن في إطار واحد للعمل[٢٨].

بادرت المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا (المعروف أيضا باسم EU3) منذ ٢٠٠٣ للتعامل مع إيران لإيجاد حل سلمي للأزمة بهدف تجنب النزعة العسكرية للبرنامج النووي الإيراني مع منع التصعيد العسكري للأزمة، مما يؤدي إلى اندلاع صراع آخر في الشرق الأوسط بعد الحرب في العراق[٢٩]. وفي الوقت نفسه فإن إيران منذ أن دخلت مرحلة التفاوض الأولى مع مجموعة الثلاث (بريطانيا وفرنسا وألمانيا) كانت تسعى إلى تعقيد جهود واشنطن ضدها، إذ حرصت طهران على عدم مناقشة البرنامج النووي الإيراني إلا مع القوى الأوروبية الثلاث في تكتيك أُريد منه ايجاد فجوة بين الدول الأوروبية وواشنطن، كما أن المقصود أيضاً كان الإبقاء على صورة أمريكا شيطاناً أكبر أمام الداخل الإيراني، ومن ثم عدم إتاحة الفرصة لانتقاد فكرة التفاوض مع أطراف غير الولايات المتحدة الأميركية[٣٠].

كما بدأ الاتحاد الأوروبي الذي انضم إليه فيما بعد الممثل السامي للاتحاد الأوروبي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة خافيير سولانا، سلسلة من المفاوضات التي أدت إلى توقيع إعلان طهران (٢٠٠٣م) واتفاق باريس (٢٠٠٤م)[٣١]، فبعد سلسلة من الجولات تم التوصل إلى اتفاق سعد أباد عام ٢٠٠٣م حيث جرى الإعلان عن بيان "سعد آباد" في طهران عقب لقاء جمع بين وزير الخارجية الإيراني في ذلك الوقت كمال خرازي، ووزراء خارجية الترويكا الأوروبية، وتضمن البيان التزاماً طوعياً من إيران بتعليق تخصيب اليورانيوم، والسماح للمفتشين الدوليين بزيارة منشآتها النووية الناشئة حينئذ في "نطنز"[٣٢]، والتوقيع على البروتوكول الاضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية[٣٣]، وفي المقابل تعهدت فرنسا وبريطانيا وألمانيا بعدم تحويل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي[٣٤]، واعتراف دول الترويكا بحق إيران في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، وتزويدها بالمساعدات التكنولوجية التي تحتاجها[٣٥]. لكن تقرير

---

[٢٨] - عصام نايل المجالي، تأثير التسلح الإيراني على الأمن الخليجي منذ الثورة الإسلامية ١٩٧٩، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، الأردن، ٢٠٠٧، ص١٠٠ – ١٠١.

[29] - Paolo Magri and Annalisa Perteghella (Eds). OPTIC. p 14

[٣٠]- محجوب الزويري، المرجع السابق، ص١ – ٢.

[31] -Paolo Magri and Annalisa Perteghella (Eds). OPTIC. p 14

[٣٢] - وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، الاتفاق النووي: خطوة أولى في مسيرة إعادة تأهيل إيرانية طويلة، سلسلة تقدير موقف، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، نوفمبر ٢٠١٣، ص٣.

[٣٣] - عطا محمد زهرة، المرجع السابق، ص٥٥.

[٣٤] - وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، الاتفاق النووي: خطوة أولى في مسيرة إعادة تأهيل إيرانية طويلة، المرجع السابق، ص٣.

[٣٥] - عطا محمد زهرة، المرجع السابق، ص٥٥.

الوكالة الدولية جاء سلبيًّا تجاه تعاون إيران بخصوص المواد النووية التي تملكها ومواقعها ومنشآتها[٣٦].

وفي فبراير ٢٠٠٤م وقعت إيران في بروكسل اتفاقا مع الأوروبيين، تلتزم بموجبه وقف عمليات بناء أجهزة الطرد المركزي، وتعليق عمليات صنع قطع الغيار اللازمة لتلك الأجهزة، وقد ترأس حسن روحاني الوفد الإيراني المفاوض، في حين كان خافيير سولانا على رأس الوفد الأوروبي.

أما اتفاق باريس فجرى توقيعه في ١٤ نوفمبر ٢٠٠٤م، والتزمت فيه إيران طوعياً بتعليق جميع أنشطتها النووية، بما في ذلك تخصيب اليورانيوم، وبناء الأجهزة والمنشآت المرتبطة به، وصناعتها، اضافةً إلى وقف جميع التجارب المتصلة بالأنشطة النووية، وفي المقابل، تعهدت الدول الأوروبية بقبول عضوية إيران في منظّمة التجارة العالمية.

وقد حرص الاوربيون حتى عام ٢٠٠٤م على عدم المشاركة في العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة الامريكية على إيران بل سعوا من خلال وفد الترويكا بزيارات متكررة الى ايران بغية التفاوض والحوار لإقناعها بتعليق برنامجها ومحاولة تمييز موقفها عن موقف الولايات المتحدة الامريكية المتشدد حيال البرنامج، وذلك في سبيل تحقيق توازن بمتطلبات المحافظة على المصالح الأوروبية في إيران وعدم التفريط بها من جهة، والضغط والتهديد بالعقوبات في حال اصرار الحكومة الايرانية الاستمرار بالبرنامج مهددة بإعادة النظر في علاقاتها التجارية والاقتصادية من جهة أخرى[٣٧].

إلا أنه بعد انتخاب محمود أحمدي نجاد استأنفت إيران أنشطتها للتخصيب، ونتيجة لذلك انهارت المحادثات مع الاتحاد الأوروبي، مما مهد الطريق لإحالة الملف النووي إلى مجلس الأمن[٣٨]، ففي يونيو ٢٠٠٥م، تم انتخاب أحمدي نجاد رئيسًا جديدًا للبلاد ليقوم في شهر أغسطس بفض الأختام عن معدات التخصيب في أصفهان، وهو ما اعتبرته المملكة المتحدة خرقًا لاتفاقية باريس. هنا قدم الثلاثي الأوروبي عرضًا لإيران مقابل وقف دائم لتخصيب اليورانيوم يتمثل في عدة فوائد في المجالات السياسية والتجارية والنووية منها ضمان إمدادات طويلة الأجل للمواد النووية، وضمان عدم الاعتداء من قبل الاتحاد الأوروبي، لكن إيران رفضت العرض.

---

[٣٦] - موقع ساسة بوست sasapost، البرنامج النووي الإيراني بدأته الولايات المتحدة وانتهى باتفاق تاريخي، شبكة المعلومات الدولية،١٥ يوليو ٢٠١٥، www.sasapost.com/iran-nuclear-program-history

[٣٧] - عامر كامل أحمد، المرجع السابق، ص٦٠ – ٦١.

[38] -Paolo Magri and Annalisa Perteghella (Eds). OPTIC. p 14

وبعد إعلان الرئيس الإيراني نجاد في أبريل ٢٠٠٦م عن نجاح إيران في تخصيب اليورانيوم بنسبة ٣,٥% باستخدام أكثر من ١٠٠ جهاز طرد مركزي قد زادت وتيرة القلق والتوتر في العلاقات الإيرانية الغربية بصفة عامة[٣٩]، مما دفع بالاتحاد الأوروبي لاتخاذ اجراءات أكثر صرامة تجاه إيران وتعثر المسيرة التفاوضية بينهما.

واعتباراً من عام ٢٠٠٧م أصدر الاتحاد الأوروبي جملة من العقوبات ضد إيران، واستهدفت في المقام الأول البرنامج النووي وبرنامج الصواريخ البالستية. كما ركزت العقوبات الأوروبية على قطاعي الطاقة والمالية الإيرانيين. بالإضافة إلى الحظر الكامل على النفط في عام ٢٠١٢م، كما جمد الاتحاد الأوروبي أصول البنك المركزي الإيراني وقطع شريان الحياة الإيراني إلى النظام المالي الدولي، وخدمة الرسائل المصرفية "سويفت"[٤٠].

و في تحليل الموقف الأوروبي ضمن موقف الترويكا الأوروبية من الملف النووي الإيراني، يلاحظ أن الموقف البريطاني من أكثر المواقف الأوروبية دعماً وتأييداً للموقف الأمريكي الذي ينادى بالوقف الكامل لتخصيب اليورانيوم ووقف جهود إيران على صعيد إنتاج الوقود النووي، كما تتبنى بريطانيا الموقف الأمريكي القائم على التعامل مع الملف النووي الإيراني ضمن ملفات أخرى مثل موقف إيران من عملية السلام في الشرق الأوسط والإرهاب كحزمة واحدة لا تنفصل تحت عنوان كبير هو الملف النووي الإيراني، أما الموقف الفرنسي الذي يتسم عادة بالاستقلالية عن المواقف الأمريكية فهو يميل إلى احتفاظ إيران بالحد الأدنى من التكنولوجيا النووية بالقدر الذي لا يتيح لها امتلاك أسلحة نووية مع وجود رقابة دائمة على المنشآت النووية الإيرانية، ومن المعلوم أن الشركات الفرنسية تستحوذ على نصيب لا بأس به من العقود والاستثمارات في إيران في مجالات الحقول النفطية والطيران المدني، والمنشآت السياحية والترفيهية إلى جانب منشآت الموانئ[٤١]، أما عن الموقف الألماني فهو يقف في نقطة وسط بين تبعية بريطانيا للولايات المتحدة واستقلالية فرنسا أخذاً في الاعتبار عقود العمل والاستثمارات الألمانية لدى إيران التي تحتل مرتبة متقدمة عالمياً في احتياطي النفط والغاز الطبيعي[٤٢]. وكان لتحرك ألمانيا المكثف أسبابه البعيدة والقريبة، الكامنة في مجرى تطور العلاقات الثنائية مع إيران من

---

[٣٩] - موقع ساسة بوست، المرجع السابق.

[40] - Gary Samore (Editor). Sanctions Against Iran: A Guide to Targets, Terms, and Timetables. Cambridge. Harvard Kennedy School. 2015. p 8

[٤١] - عصام نايل المجالي، المرجع السابق، ص١٠٠-١٠١.

[٤٢] - المرجع نفسه، ص١٠١.

جهة ومع الولايات المتحدة من جهة أخرى والصادر في الوقت نفسه عن تطلع ألمانيا إلى دور يقربها من هدف العضوية الدائمة في مجلس الأمن[٤٣].

ثانياً: تحويل الملف النووي إلى مجلس الأمن:

في فبراير ٢٠٠٦م بدأ فصل جديد من فصول الملف النووي الإيراني بعدما صوت أعضاء الوكالة الدولية على إحالة الملف الإيراني إلى مجلس الأمن برعاية من قبل الثلاثي الأوروبي والولايات المتحدة، ردت إيران على هذا الإجراء بتعليق العمل بالبروتوكول الإضافي وجميع أشكال التعاون الطوعي، فبعد قرابة الثلاث سنوات من المفاوضات الأوروبية -الإيرانية وافق الاتحاد الأوروبي أخيرًا على التصويت لصالح إحالة ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن الدولي .ومع ذلك أكدت تصريحات كبار المسؤولين الأوروبيين أن أوروبا كانت ترى في قرار الإحالة مبعثًا للأمل في إيجاد حل دبلوماسي للأزمة النووية الإيرانية، لكن هذا الأمل ترافق مع تصعيد ملحوظ في لهجة خطاب وزراء خارجية كبرى دول الاتحاد الأوروبي إزاء إيران[٤٤].

فبعد انهيار أخر جولة من المفاوضات في صيف ٢٠٠٦م بين إيران والترويكا الأوروبية، تم تحويل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن، واعتمد مجلس الأمن قراره الأول في سلسلة من القرارات الجزائية ضد إيران[٤٥]. وفي الفترة ما بين ٢٠٠٦ – ٢٠١٢م ظلت عمليات الشد والجذب بين إيران والمجتمع الدولي بخصوص برنامجها النووي، وعليه فقد صدرت خلال هذه الفترة ٧ قرارات لمجلس الأمن تخص إيران وبرنامجها النووي.

- القرار رقم ١٦٩٦ لعام ٢٠٠٦م طالب إيران بتعليق تخصيب اليورانيوم طبقًا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.
- القرار رقم ١٧٣٧ لعام ٢٠٠٦م فرض عقوبات على إيران لرفضها وقف أعمال تخصيب اليورانيوم، وطالب بقطع التعاون النووي معها.
- القرار رقم ١٧٤٧ لعام ٢٠٠٧م وسع من قائمة العقوبات المفروضة على إيران.

---

[٤٣] - عمر محمد علي الشيخ، الإدارة الأمريكية لأزمة البرنامج النووي الإيراني بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١، رسالة ماجستير (القاهرة، جامعة القاهرة، ٢٠٠٨) ص٩٧.

[٤٤] - عصام نايل المجالي، المرجع السابق، ص١٠١.

[45] - Gary Samore (Editor). OPTIC. p 6

- القرار رقم ١٨٠٣ لعام ٢٠٠٨م قام بتمديد العقوبات على أشخاص وكيانات إضافية، بالإضافة لفرض قيود على سفر الأشخاص وتقييد الصادرات المتعلقة بالأنشطة النووية.
- القرار رقم ١٨٣٥ لعام ٢٠٠٨م قام بالتأكيد على العقوبات والقرارات السابقة، لكنه لم يندرج تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.
- القرار رقم ١٩٢٩ لعام ٢٠١٠م فرض حظر سلاح شامل على إيران، ومنع إيران من أي أنشطة تتعلق بالأسلحة الباليستية، وتمديد تجميد الأصول الخاصة بالحرس الثوري الإيراني وخطوط شحن جمهورية إيران الإسلامية.
- القرار رقم ١٩٨٤ لعام ٢٠١١م قام بتمديد العقوبات السابقة لمدة ١٢ شهرًا أخرى[٤٦].

ثالثاً: الموقف الأمريكي من الأزمة:

تتبنى الولايات المتحدة موقفا تقليديًا رافضًا ومعاديًا للبرنامج التسليحي الإيراني وبخاصة برنامجها النووي، وقد مثل هذا الموقف امتدادا للموقف العدائي الذي تتبناه الولايات المتحدة تجاه إيران منذ قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، ثم ازدادت حدة هذا العداء منذ بداية تسعينيات القرن الماضي، ولاسيما بعد ازدياد الاتهامات الأمريكية لإيران بأنها تسعى إلى امتلاك أسلحة الدمار الشامل، علاوة على المزاعم الأمريكية بأن إيران قد تورطت في دعم عمليات إرهابية مضادة للأهداف الأمريكية، فضلاً عن وقوف إيران موقف الرفض والمعارضة لعملية التسوية العربية- الإسرائيلية، جنبا إلى جنب مع اتهام الإدارة الأمريكية لإيران بانتهاك حقوق الإنسان في الداخل[٤٧]، حيث تحركت الولايات المتحدة سياسياً واقتصادياً تجاه البرنامج النووي الإيراني، فعملت على حشد المجتمع الدولي والمنظمات الدولية ضد إيران بهدف حصارها وعزلها عن المجتمع الدولي، وتكثيف الضغوط لوقف برنامجها النووي، كما نجحت الولايات المتحدة باستخدام الأداة الدبلوماسية بتحويل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن[٤٨].

بعد العام ٢٠٠٣م ازداد الاهتمام الامريكي بالبرنامج النووي الايراني واعتباره ازمة تمثل تهديدا لأمنها وأمن حلفائها توجب التعامل معها، وخاصة بعد اعلان الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن مفتشيها قد اكتشفوا آثاراً مشعة بدرجة عالية من عينات مأخوذة

[٤٦] - موقع ساسة بوست sasapost، المرجع السابق.
[٤٧] - عصام نايل المجالي، المرجع السابق، ص٩٦.
[٤٨] - هاشم اجريد الخوالدة، المرجع السابق، ص٨٤.

من البيئة في إيران مما اعتبر دليلاً على ان إيران تقوم بتنقية اليورانيوم دون ابلاغ الوكالة، اضافة إلى أن تقارير اخرى لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بينوا خلالها أن إيران قد بذلت مجهوداً كبيراً في تنظيف منشآت الابحاث والتطوير الخاصة بأجهزة الطرد المركزي لشركة (كالاي) الكهربائية، اضافة الى الاشارة بأن إيران قد بدأت باستخدام سادس فلوريد اليورانيوم في عمليات الطرد المركزي التجريبية في مركز (نطنز)[٤٩].

وتصاعدت الأزمة بين إيران والغرب عمومًا والولايات المتحدة خصوصاً مع استئناف طهران في الثامن من أغسطس ٢٠٠٥ دورة تحويل الوقود النووي في منشأة أصفهان بعد أن علقته في تشرين الثاني ٢٠٠٤م بموجب الاتفاق الإيراني الأوروبي (اتفاق باريس)[٥٠].

إن الاستراتيجية الامريكية لإدارة ازمة البرنامج النووي الإيراني اتسمت بقدر كبير من الثبات منذ اندلاع الازمة، اذ كانت ولازالت مصرة على عدم السماح لإيران بتخصيب اليورانيوم والتحول الى دولة نووية على غرار دول النادي النووي، ولقد ارتكزت الادارة الامريكية لهذه الازمة على ثلاثة عناصر رئيسية هي:

١ - الإصرار الدائم على نقل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الامن لفرض عقوبات على إيران لانتهاكها معاهدة منع الانتشار النووي، ولكن مع ابداء قدر من المرونة في طرح هذا المطلب في اجتماعات مجلس الامناء في ظل عجز الولايات المتحدة الامريكية من توفير الاغلبية اللازمة لتمرير مثل هذا الطلب في اجتماعات المجلس في فترات سابقة.

٢ - تكثيف الضغوط على الدول التي تقدم التكنولوجيا والمعرفة والمساعدة والمساندة الفنية النووية للبرنامج النووي الإيراني وخصوصاً روسيا والصين.

٣ - المزاوجة بين الخيار الدبلوماسي واحتمالات استخدام القوة العسكرية ضد إيران، إذ وعلى الرغم من انه كانت هنالك العديد من الدوافع التي تدفع الادارة الامريكية نحو تفعيل الخيار الدبلوماسي، على الاقل لفترة محدودة من الزمن، الا ان الادارة الامريكية ضلت حريصة مع ذلك على تأكيد ان الخيار العسكري يبقى وارداً وبقوة ولاسيما في حالة عدم تسوية الازمة سلمياً[٥١].

وفي اطار تنفيذ الولايات المتحدة الامريكية لاستراتيجيتها المتشددة فرضت عدة عقوبات صارمة على نحو متزايد، في مقدمة العقوبات تأتي العقوبات الاقتصادية، في عام

---

[٤٩] - أحمد عبد الكاظم موسى، مكانة إيران الإقليمية في الاستراتيجية الأمريكية بعد ٢٠٠٣، رسالة دكتوراه، جامعة النهرين، العراق، ٢٠١٥، ص٢٥٨.

[٥٠] - عصام نايل المجالي، المرجع السابق، ص٩٨.

[٥١] - المرجع نفسه، ص٢٥٩.

١٩٩٥م مارست الولايات المتحدة الحظر التجاري الكامل على إيران حيث أصدر الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون أوامر تنفيذية تمنع الشركات الأمريكية من الاستثمار في النفط والغاز الإيرانيين والاتجار مع إيران، كما أقر الكونغرس في عام ١٩٩٦م قانوناً يفرض على الإدارة الأمريكية أن تفرض عقوبتين على جميع الشركات الأجنبية التي تستثمر في قطاع الطاقة الإيراني[٥٢].

كما تم تفعيل النفوذ الأمريكي داخل المنظمات الاقتصادية والنقدية والتجارية الدولية بهدف إعاقة حصول إيران على مكانة اقتصادية عالمية، مثل: معارضة انضمام إيران لمنظمة التجارة العالمية، والسعي من أجل الحد من نقل تكنولوجيا متقدمة لإيران خاصة من الجانب الروسي، وابعاد إيران عن المشاركة في مشروعات النفط في دول بحر قزوين، ومنع مرور خطوط نقل نفط وغاز بحر قزوين عن طريق إيران إلى الأسواق العالمية، استمرت هذه السياسة ثابتة للضغط على إيران وحشد القوى السياسية الدولية ضد إيران، وهددت الولايات المتحدة الدول التي تقدم المساعدة لإيران بتعليق الاتفاقيات الخاصة بتبادل التكنولوجيا معها، والامتناع عن تصدير المعدات الأمريكية لها، وقطع المساعدات الأمريكية عنها[٥٣].

وقد وسعت هذه التدابير نطاق "العقوبات الثانوية" التي تستهدف الأطراف التي تتعامل مع إيران، ولا سيما الشركات غير الأمريكية، وعلى حد تعبير ديفيد كوهين، وكيل وزارة الخزانة السابق "لا يزال يتعين على البنوك والشركات الأجنبية أن تختار: فهي قادرة على القيام بأعمال تجارية مع إيران، أو أنها يمكن أن تتعامل مع الولايات المتحدة، وليس كلاهما"، كما شملت هذه التدابير سلسلة من الخطوات غير المسبوقة، بما في ذلك القائمة السوداء لفيلق الحرس الثوري الإسلامي الإيراني[٥٤].

وفي عام ٢٠٠٥م في عهد الرئيس جورج بوش الابن تم إصدار سلسلة من قرارات التجميد لأصول شركات وأفراد بحجة التورط بدعم الإرهاب وتهديد الاستقرار في العراق، والوقوف خلف البرامج الصاروخية والنووية الإيرانية، وتوسعت سلطة الرئيس الأمريكي في هذا المجال بشكل كبير عام ٢٠٠٦م بفضل قانون حظر الانتشار الخاص بإيران وكوريا الشمالية وسوريا، حيث جمدت الإدارة الأمريكية أصول العديد من المسئولين والشركات الإيرانية وخاصة المرتبطين بالحرس الثوري، كما فرضت عقوبات على كيانات أجنبية وخاصة الشركات الروسية والصينية لمساعدتها لإيران في برنامجها

[٥٢] - هاشم اجريد الخوالدة، المرجع السابق، ص٩٣.
[٥٣] - رائد حسين عبد الهادي حسنين، المرجع السابق، ص٧٤.
[54] - Gary Samore (Editor). OPTIC. p 8.

النووي والصاروخي، وعملت على إرغام العديد من الدول الأوربية لتحذو حذوها، وشكلت حكومة الولايات المتحدة وحدة في وزارة العدل لمقاضاة الأفراد والمؤسسات والشركات المتهمة ببيع أسلحة أو قطع غيار أسلحة إلى إيران، وتم اعتقال أكثر من ٣٠ شخصاً بين عامي ٢٠٠٨ – ٢٠١٠م[٥٥].

كما منعت الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٨ المصارف الأمريكية من أن تكون وسيطاً في تحويل أموال مع إيران، وفي ٢٠١١م شددت واشنطن عقوباتها على الأشخاص الذين يقدمون دعماً لتطوير القطاع النفطي الإيراني[٥٦].

وكان للعقوبات الأمريكية وقعها السلبي على إيران فقد أدت إلى خفض إيرادات الحكومة الإيرانية، وانخفضت قيمة العملة الإيرانية بصورة كبيرة، حيث وصلت إلى ١٢٢٦٠ ريالاً للدولار بالسعر الرسمي وعشرين ألف ريالاً بسعر السوق السوداء، كما أن الحظر النفطي أثر على عائدات الصادرات الإيرانية بشكل كبير[٥٧].

مع هذه العقوبات والضغوطات لم ينقطع السبيل إلى تسوية سياسية مع إيران، فمنذ مجيء الرئيس الامريكي(باراك اوباما) لرئاسة الولايات المتحدة الامريكية، حصل تغيير بسيط في التوجه الاستراتيجي الامريكي حيال الملف النووي الإيراني، اذ قام اوباما بتوجيه دعوه تاريخية الى الشعب الإيراني وحكومته في العشرين من مارس من العام ٢٠٠٩م، ودعا خلالها الى إنهاء عقود العداء والدخول في حوار بناء ونزيه، اذ قال اوباما خلال خطاب له، بمناسبة السنة الإيرانية الجديدة " انني في موسم البدايات الجديدة هذا اود أن أتحدث بوضوح الى الزعماء الإيرانيين، توجد بيننا اختلافات جدية نمت مع مرور الزمن، وحكومتي الآن ملتزمة بانتهاج الاسلوب الدبلوماسي في تناولها لطائفة عريضة من القضايا الماثلة، وبالسعي نحو ايجاد روابط بناءة بين الولايات المتحدة وإيران والمجتمع الدولي، وهذه العملية لن تتقدم عن طريق التهديدات واما نحن نسعى عوضاً عن ذلك الى التواصل المتسم بالإخلاص والقائم على أساس الاحترام المتبادل" وبعد عدة شهور اعاد اوباما توجهه هذا خلال خطابه في جامعة القاهرة في الرابع من يونيو من العام ٢٠٠٩م بقوله:" ان البرنامج النووي الإيراني كان مصدراً للتوتر الذي طرأ مؤخراً على العلاقات بين واشنطن وإيران وينبغي على أيه دولة، وبما في ذلك إيران ان يكون لها حق الوصول

[٥٥] - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
[٥٦] - هاشم اجريد الخوالدة، المرجع السابق، ص٩٤.
[٥٧] - المرجع نفسه، ص٨٠.

الى الطاقة النووية السلمية، اذ امتثلت لمسؤولياتها بموجب معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية"[٥٨].

وتميزت الإدارة الثانية لأوباما بالانتقال من مرحلة "الدبلوماسية الهادئة" إلى مرحلة التعاون المعلن مع نظام طهران وخاصة فيما يتعلق بالشأنين: السوري والعراقي، واستبعاد سياسة التهديد العسكري في معالجة الملف النووي الإيراني، حيث نشرت مؤسسة "راند" تقريراً لحساب سلاح الجو الأمريكي تحت عنوان: "مستقبل إيران النووي: الاختيارات الحرجة للإدارة الأمريكية"، ومثلت هذه الدراسة تغيراً في الرؤية الأمريكية إزاء احتواء إيران؛ حيث تضمن اعترافاً ضمنياً بفشل العقوبات الاقتصادية في إيقاف البرنامج النووي الإيراني وضرورة تبني سياسة جديدة تجاه إيران عبر: "تقديم الحوافز لإقناع طهران بالتخلي عن فكرة إنتاج سلاح نووي، والتخفيف من العقوبات الاقتصادية والتخلي عن مفهوم التهديد العسكري"[٥٩].

وتلقت العلاقات الأمريكية-الإيرانية دفعة قوية لدى تولي حسن روحاني الرئاسة في الثالث من أغسطس ٢٠١٣م حيث دشن عهده بمبادرة للتقارب مع واشنطن، ورد الرئيس الأمريكي باراك أوباما على هذه المبادرة بإرسال رسالة ودية إلى نظيره الإيراني، ثم أتبعها بخطاب آخر إلى روحاني يطالبه فيها بكتابه تعهد نصي يعلن فيه أن بلاده لا ترغب في إنتاج أسلحة نووية تمهيداً للتفاوض المباشر وتحقيق انفراجه في العلاقات الثنائية بين البلدين، وفي هذه الأثناء مارس وزير الخارجية محمد جواد ظريف دوراً محورياً في تعزيز التقارب بين واشنطن وطهران، مستنداً إلى رصيد علاقاته القوية مع المسؤولين الأمريكيين أثناء عمله مندوباً لبلاده في الأمم المتحدة منذ عام ١٩٨٢م، وشغله منصب نائب وزير الخارجية الإيراني في الفترة ١٩٩٢-٢٠٠٢م.

وعلى إثر هذه المراسلات تحدثت دراسة لمعهد واشنطن (٢٠ أبريل ٢٠١٤م) عن وجود تحول في المواقف الأمريكية تجاه تقييم الدور الإيراني في المنطقة، أشارت الدراسة إلى وجود توجهات جديدة لدى البيت الأبيض نحو صياغة استراتيجية أمنية شاملة للمنطقة بالتفاهم مع إيران، وظهرت نبرة التحول الأمريكي في تصريح وزير الخارجية الأمريكي لدى زيارته بيروت مطلع شهر يونيو ٢٠١٤ عندما دعا إيران و"حزب الله" اللبناني للمساعدة على وضع حد للنزاع في سوريا[٦٠].

---

٥٨ - أحمد عبد الكاظم موسى، المرجع السابق، ص٢٦٣.

٥٩ - بشير زين العابدين، تطور العلاقات الأمريكية-الإيرانية (٢٠٠٢-٢٠١٥م) وتأثيرها على أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، شبكة المعلومات الدولية internet، ٣٠ رمضان ١٤٣٦، http://almoslim.net/node/238885

٦٠ - المرجع نفسه.

رابعاً: الاتفاق النووي الإيراني:

يمثّل الاتفاق المرحلة الثالثة والأخيرة من المفاوضات بين القوى الكبرى وإيران، وذلك بعد الاتفاق الانتقالي في جنيف في نوفمبر ٢٠١٣م، واتفاق الإطار في لوزان سويسرا أبريل ٢٠١٥م، ويقوم الإطار العام للاتفاق النهائي - الذي ضمّ ١٥٩ صفحة ما بين وثيقة الاتفاق الأساس وخمسة ملاحق تقنية - على تقييد البرنامج النووي الإيراني، مقابل رفع العقوبات الاقتصادية والمصرفية المفروضة عن إيران بعد التأكد من وفائها بالتزاماتها بموجب الاتفاق . كما يعزز هذا الاتفاق الإجراءات والضمانات الرقابية الصارمة على الأنشطة والمنشآت النووية الإيرانية ويضع قيوداً على مستوى تخصيب اليورانيوم والبلوتونيوم ويحدد عدد أجهزة الطرد المركزي التي تملكها إيران . وبهذا، تأمل الدول الغربية زيادة فترة الإنذار قبل محاولة إيران صناعة قنبلة نووية من شهرين- كما تقول الولايات المتحدة - إلى عام على الأقل، ما يوفر وقتاً أطول لقيام الولايات المتحدة وحلفائها باتخاذ إجراءات للحيلولة دون ذلك، وفي حال انتهاك إيران لبنود الاتفاق، فثمة مواد تنص على عودة فورية إلى العقوبات الدولية والأميركية عليها[٦١].

وتم الإعلان عن الاتفاق النووي الإيراني الذي يضم إيران ومجموعة ٥+١ في فيينا في 14 يوليو عام ٢٠١٥م، وقد اشتمل الاتفاق على عدة بنود أهمها:

فرض قيود على البرنامج النووي الإيراني طويلة المدى مع استمرار تخصيب اليورانيوم بنسبة حددت بثلاثة فاصل سبعة وستون بالمئة - خفض عدد أجهزة الطرد المركزي بمقدار الثلثين إلى(5060)جهاز طرد - التخلص (98%) من اليورانيوم الإيراني المخصب- عدم تصدير الوقود الذري خلال السنوات المقبلة، وعدم بناء مفاعلات نووية تعمل بالماء الثقيل - عدم نقل المعدات من منشأة نووية إلى أخرى خلال مدة خمسة عشرة عاما 15 عاما- السماح بدخول مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية لكل المواقع المشتبه بها ومنها المواقع العسكرية لكن بعد التشاور مع طهران- الإبقاء على حظر استيراد الأسلحة لمدة خمسة سنوات، وثمانية سنوات للصواريخ البالستية، وفي المقابل رفع العقوبات المفروضة من قبل أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية عن إيران - الإفراج عن أرصدة وأصول إيران المجمدة والمقدرة بمليارات الدولارات- رفع الحظر

[٦١] - وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، قراءة في الاتفاق النووي الإيراني، سلسلة تقدير موقف، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يوليو ٢٠١٥م، ص١ – ٢.

عن الطيران الإيراني وأيضا عن البنك المركزي والشركات النفطية- والعديد من المؤسسات والشخصيات - التعاون في مجالات الطاقة والتكنولوجيا[٦٢].

وقد نجحت إدارة أوباما في انتزاع موافقة إيران على أربع آليات رئيسة كفيلة بأن تغلق جميع "السبل" أمام إيران لصنع أسلحة نووية، ويقول أوباما بأنّ هذا الاتفاق مبني "على التحقق وليس الثقة". وهذه الآليات الأربع، بحسب موقع البيت الأبيض هي:

١. وضع قيود على إنتاج اليورانيوم عالي التخصيب في منشأة نتنز.
٢. وضع قيود على إنتاج اليورانيوم عالي التخصيب في منشأة فوردو.
٣. منع إنتاج البلوتونيوم عالي التخصيب في مفاعل أراك.
٤. ضمان وصول مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى أي منشأة في إيران، بما في ذلك المنشآت العسكرية، وذلك للتأكد من عدم وجود برامج نووية تسليحية سرية[٦٣].

هناك إيجابيات عدة للاتفاق بالنسبة لإيران، فمن المتوقع أن يلعب الاتفاق دوراً هاماً في تحسين وضع الاقتصاد المتعثر نتيجة للعقوبات، ففي مجال النفط الذي يشكل نسبة ٨٠ % من الصادرات، فمن المتوقع أن يرتفع حجم الصادرات الإيرانية إلى ملايين برميل يوميا، كما أن المجال سوف يكون مفتوحا أمام إيران للعودة إلى النظام المالي العالمي، مما يتيح لها التعامل النقدي بالعملات الحرة بدلاً من منطق المقايضة الذي كانت تتبعه في ظل العقوبات، لترفع احتياطها من النقد الأجنبي، والتمكن من العودة للاقتصاد الدولي، وحصولها على امتيازات صندوق النقد الدولي، وعودة الاستثمارات الأجنبية في مجال النفط والطاقة، وتتمثل سلبيات الاتفاق الإيراني فتتمثل في أنها قد أصبحت بموجب هذه الاتفاقية دولة مقيدة فيما يتعلق بحرية إدارة وتسير برنامجها النووي السلمي، فالاتفاق من شأنه أن يعلق ما يقارب حوالي ثلثي القدرة التخصيبية الإيرانية لليورانيوم، إضافة إلى أن نقل اليورانيوم المخصب إلى دولة أخرى (روسيا) لمعالجته، كما أن المواقع العسكرية هي عرضة للتفتيش الدولي في أي وقت، ويحضر على إيران إنشاء مواقع تخصيب جديدة لمدة خمسة عشرة عاما 15عاما[٦٤].

---

٦٢ - عمارة فرحاني ونوال قمادي، الاتفاق النووي الإيراني وانعكاساته على العلاقات الأمريكية– السعودية، رسالة ماجستير، جامعة العربي التبسي، الجزائر، ٢٠١٥/٢٠١٦، ص١٦ – ١٧.

٦٣ - وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، قراءة في الاتفاق النووي الإيراني، المرجع السابق، ص٣ – ٤.

٦٤ - عمارة فرحاني ونوال قمادي، المرجع السابق، ص١٨.

المبحث الثالث: آفاق العلاقات الغربية الإيرانية بعد الاتفاق النووي الإيراني:

إن إعلان التوصل للاتفاق الشامل للبرنامج النووي الإيراني في فيينا ١٤ يوليو ٢٠١٥م جعل المفاوضون يتنفسون الصعداء بعد أكثر من عقد من التهم المتبادلة والفرص الضائعة، فإيران ومجموعة ٥+١ دخلت في محادثات ناجحة وافضت إلى الاتفاق، وهذا يعدّ نجاح باهر في وقت تبدو فيه الدبلوماسية عاجزة عن إدارة العديد من القضايا الدولية[٦٥]، حيث يمثل الاتفاق حول برنامج إيران النووي درساً في فن التوصّل إلى تسويات معقولة تحقّق جزء من مطالب أطراف الصراع ومصالحهم، كما يمثل من جهة أخرى إقرارا متبادلًا بين إيران والولايات المتحدة بالفشل حول الأسلوب والنهج الذي اتبعه الطرفان خلال العقود الثلاثة الماضية. فإيران تقر بقبولها بالشروط القاسية التي نص عليها الاتفاق بسبب عجزها عن الاستمرار في تحمل التكاليف المترتبة على العقوبات الاقتصادية والمصرفية غير المسبوقة التي فرضتها عليها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، أما الولايات المتحدة فالاتفاق يمثل إقراراً بأنّ سياستها لاحتواء إيران ومحاصرتها قد فشلت في تحقيق أهدافها، وبخاصة في ضوء الأخطاء الأمريكية الكارثية في منطقة الشرق الأوسط، وخصوصاً احتلالها للعراق عام ٢٠٠٣م ودفعه إلى الفلك الإيراني، وتلكؤها في حل الأزمة في سوريا واليمن ما سمح لإيران بمدّ نفوذها في هذين البلدين[٦٦].

ومن المعلوم بأن إيران تقع إيران في منطقة ذات أهمية استراتيجية في الشرق الأوسط. فهي تشترك في الحدود مع سبعة بلدان هي: أفغانستان وأرمينيا وأذربيجان والعراق وباكستان وتركيا وتركمانستان، وتتمتع بساحلها الطويل المطل على مضيق هرمز ومياه الخليج، الذي تشترك فيه مع الدول العربية في مجلس التعاون الخليجي: قطر والسعودية والإمارات والبحرين وعمان، وهذا يعطي طهران الأهمية الاستراتيجية على الممرات المائية التي من خلالها يمر معظم النفط في العالم. كما تقع إيران على الحافة الشرقية لمنطقة الشرق الأوسط، كل هذه العوامل يجعل من إيران ذات اهتمام خاص من قبل الدول الغربية في إقامة علاقة ودية مع طهران[٦٧]، ومن خلال الاتفاق النووي الإيراني وبنوده، وفي حال الالتزام به من جميع الأطراف فإن هناك مصالح مشتركة قوية بين إيران من جهة والدول الغربية من جهة أخرى ستسعى إلى تحقيقها مما يعزز علاقات التعاون والانفتاح بينهما.

---

65 -Paolo Magri and Annalisa Perteghella (Eds). OPTIC. P 8

٦٦ - وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، قراءة في الاتفاق النووي الإيراني، المرجع السابق، ص٦.

67 -DIRECTORATE-GENERAL FOR EXTERNAL POLICIES POLICY DEPARTMENT (European Palimiaent). An EU strategy for relations with Iran after the unclear deal. 2016. p ٩.

أولاً: مستقبل العلاقات الأوروبية الإيرانية:

لإيران تاريخ طويل مع أوروبا، ولكل دولة من الدول الأوروبية علاقاتها الخاصة مع إيران. ومن أكثر الدول الأوروبية التي تتمتع بعلاقات مستقرة مع إيران هي ألمانيا، فقد حافظت ألمانيا على تواصل الحوار المتبادل في أكثر الأوقات حساسية، وقد كان ذلك مهما بشكل خاص في الأوقات التي كانت فيها العلاقات العامة للاتحاد الأوروبي مع إيران متجمدة[٦٨].

عند محاولة فهم علاقة الاتحاد الأوروبي ودوره في منطقة الشرق الأوسط، يمكن ملاحظة اهتمام الاتحاد الأوروبي بهذه المنطقة لما لها من أهمية بحكم الموقع الجغرافي القريب منها فكل ما يحدث في المنطقة له تأثيراته المباشرة وغير المباشرة على أوروبا[٦٩]، فالحرب وعدم الاستقرار يولدان تدفقات اللاجئين والمشاكل التي قد تؤدي إلى العنف والتطرف الأيديولوجي، كما تظهر التطورات في الشرق الأوسط مرارا وتكرارا فشل النخب الحاكمة في إدارة الأحداث والصراعات في مجتمعاتهم، وأحدث مثال على ذلك هو سقوط الربيع العربي وما نتج عنه من صراعات عرقية ودينية التي تؤدي بطبيعة الحال إلى مزيد من اللاجئين الذين لا تستطيع ولا يتوقع أن تتعامل معهم البلدان المجاورة فقط.

فمن المصلحة العامة للاتحاد الأوروبي أن يكون الشرق الأوسط مستقرا لتشكيل بيئة تحدث فيها تنمية اجتماعية واقتصادية حيثما لا يحدث العنف والقمع. هنا تتفق مصالح الاتحاد الأوروبي وقيمه بشكل كبير إذا تم اعتماد منظور استراتيجي، حيث يتم تبادل الرخاء والتنمية على المدى الطويل من أجل الاستقرار، فالتجارة، وفتح قنوات الاتصال وتعزيز الأدوات السلمية لتسوية النزاعات، هي وسائل حيوية تطبق داخل الاتحاد الأوروبي، وبما أن إيران تصنف كلاعب حيوي في منطقة الشرق الأوسط فإن وجود دولة مستقرة نسبيا في المنطقة، مع مجتمع نابض بالحياة يتضمن عناصر من الحكم الديمقراطي، تتيح الفرصة لأن تكون شريك محتمل في جعل منطقة الشرق الأوسط أكثر استقرارا وانسجاماً، كما أنها سوف تفيد الاتحاد الأوروبي في الجوانب المذكورة أعلاه. وفي المقابل من ذلك، فإن الاتحاد الأوروبي ككيان سياسي يحظى بتقدير كبير في إيران ولديه علاقة مؤسسية من خلال دوره كميسر لمفاوضات خطة العمل الشاملة وكمنسق للجنة المشتركة التي ستشرف على تنفيذ الاتفاق النووي الإيراني.

---

68 -IBID. p 5

69 -IBID. p 11

ومن مصلحة الطرفين إقامة تعاون أوثق في مجالات مثل البيئة وتغير المناخ وإدارة الهجرة والنقل والطاقة والتعليم والمسائل الإنسانية، ومن المهم أيضا أن نتذكر أنه حتى انهيار العلاقات بسبب القضية النووية في عام ٢٠٠٥م كانت هناك مناقشات حول اتفاق التجارة والتعاون في المستقبل بين الاتحاد الأوروبي وإيران، فثمة خطوة هامة وعملية في هذا الاتجاه تتمثل في إنشاء اتفاق استثمار وحماية على نطاق الاتحاد الأوروبي من شأنه أن يوفر إطارا أقوى للحماية القانونية للتجارة مع إيران، وهذا من شأنه أن يغرس ثقة أكبر في الشركات الأوروبية المهتمة بالتداول مع إيران والاستثمار فيها. كذلك فإن هناك أصواتاً داخل الاتحاد الأوروبي تدعو إلى مواصلة الدعم من أجل انضمام إيران إلى منظمة التجارة العالمية كجزء من الجهود الرامية إلى إدماج إيران في الاقتصاد العالمي[٧٠].

كما يعدّ الاتحاد الأوروبي من أكبر الشركاء التجاريين لإيران حتى عام ٢٠٠٨م عندما حقق الجانبان حجم تجارة بلغ ٢٧ مليار يورو، إلا أن العقوبات وتدهور العلاقات أدت إلى انخفاض حجم التجارة المتبادلة إلى أقل من ٧ مليارات يورو في عام ٢٠١٣م، وفي عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥م أظهرت الأنشطة التجارية بعض النمو، ولكن من الواضح أن رفع العقوبات سوف تؤدي إلى زيادة أقوى في التجارة وتوفر الفرص لمجتمعات الأعمال في كلا الجانبين[٧١].

ففي مجال تعزيز الروابط الاقتصادية، سيكون من الخطأ النظر إلى إيران على أنها مجرد "سوق استهلاكية" ومحاولة التركيز على الصادرات الأوروبية إلى إيران، إن إيران بحاجة إلى أن تعتبر شريكا على مستويات متعددة، أي بوصفها لاعباً أساسياً في سوق الطاقة الدولية؛ كمصدر للابتكار الاقتصادي والتكنولوجي وشريك محتمل للاستثمارات المشتركة في المنطقة بأسرها. ولم يترك كبار القادة الإيرانيين أي شك في أن إيجاد فرص عمل نوعية هي الأولوية القصوى لهم. ولتحقيق ذلك، تقدم إيران مجموعة كبيرة من المشاريع للمستثمرين الدوليين بما في ذلك المشاريع الكبرى في قطاع الطاقة. وإذا استغلت شركات الاتحاد الأوروبي هذه الفرص، فإنها ستخلق قيمة في الاقتصاد الإيراني يمكن أن تكون العمود الفقري لتحقيق تنمية إقليمية أكبر، وتكون ضرورية لإحداث درجة من الاستقرار في منطقة تنطوي على تحديات أخرى. ومن الحقائق التي ينبغي أن تيسر عملية التفاعل الاقتصادي التنوع الهائل للنشاط الاقتصادي في إيران،

---

70 -IBID. P 12
71 -IBID. p 12

فإيران لديها أكثر تركيبات الناتج المحلي الإجمالي تنوعا في المنطقة بأسرها، ولديها أيضا الموارد (الطبيعية والبشرية) لتوسيع كل قطاع من هذه القطاعات من الزراعة إلى التعدين والصناعة والنفط. بحيث يمكن لشركات الاتحاد الأوروبي وحكومات الاتحاد الأوروبي أن تنظر في هذه القاعدة الاقتصادية المتنوعة وتوافر الموارد كإمكانات هائلة لتعزيز العلاقات الاقتصادية والاستثمارية[٧٢].

كما صدر تقرير عن المدير العام للسياسات الخارجية بالبرلمان الأوروبي في ٢٠١٦م تحت عنوان " استراتيجية الاتحاد الأوروبي للعلاقات مع إيران بعد الاتفاق النووي" الذي يؤكد على ضرورة إقامة اقامة حوار استراتيجي ومنظم، ويقدم مجموعة من التوصيات لزيادة التعاون بين الاتحاد الأوروبي وإيران في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية.

ثانياً: مستقبل العلاقات الأمريكية الإيرانية

إن الأزمة بين الولايات المتحدة وإيران بشأن البرنامج النووي صاحبتها المصالح المتضاربة في الشرق الأوسط، ووفقا لاستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية لعام ٢٠٠٦م، فإن المصالح الرئيسية للولايات المتحدة هي: (١) تأمين امدادات النفط والغاز (٢) القضاء على التهديدات من المنظمات الإرهابية (٣) منع انتشار اسلحة الدمار الشامل (٤) الحفاظ على وجود إسرائيل قوية عسكرياً[٧٣].

هذه الاستراتيجية أدت إلى العداء بين الولايات المتحدة وإيران لأكثر من عقد من الزمن – خاصة الخلاف حول البرنامج النووي – عليه فإن الشكوك مستمرة حول الآثار السياسية والاقتصادية والاستراتيجية للاتفاق النووي. فهل ستغير الصفقة بشكل حقيقي ولا رجعة فيه طبيعة العلاقات بين البلدين؟ هل ستصبح إيران شريكا استراتيجيا جديدا لواشنطن في المنطقة؟[٧٤].

في ظل الاتفاق النووي الذي يمثل خارطة طريق فنية وسياسية مفصلة بشكل كبير ودقيق، والذي يتضمن عدة خطوات، تمتد لأكثر من ١٥ عاما، مقترناً بحوار غير مسبوق ومكثف بين الولايات المتحدة وإيران، جعل الاتفاق النهائي ممكنا[٧٥]، وهو ما يمكن أن

---

72 -IBID. p 13

73 -Nihat Ali Özcan and Özgür Özdamar. Iran's Nuclear Program and the Future of U.S.-Iranian Relations.Middele East Policy Council. Available at: http://www.mepc.org/irans-nuclear-program-and-future-us-iranian-relations.

74 - Paolo Magri and Annalisa Perteghella (Eds). OPTIC. p 78

75 - IBID. p 61

يفتح الطريق لتطوير وتحسين العلاقات الأمريكية الإيرانية إذا التزم جميع الأطراف ببنود الاتفاق ووجدت النية والإرادة للمضي قدماً في هذا الاتجاه.

ونظراً إلى أهمية الدور الإقليمي الذي تلعبه إيران في المنطقة، فإن هناك إجماعاً عاماً على أن شكلا محدوداً – على الأقل- من التقارب بين الولايات المتحدة وإيران يجعله حساسا جيوسياسيا، ويفضل السياسة الحالية المتمثلة في السلام البارد والاحتواء. وعلى مدى العقود الأربعة الماضية لم تكن خلافات واشنطن الإيديولوجية والسياسية مع خصومها ومنافسيها العالميين مثل الاتحاد السوفيتي السابق والصين تحول دون التعامل التجاري أو التعاون بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك. هذه السلسلة البراغماتية في السياسات الأمريكية السابقة يمكن أن توجه علاقاتها الحالية مع إيران. ومن شأن استخدام الاتفاق النووي لإقامة تقارب مع إيران أن يحقق عائدات كبيرة في المجال الاقتصادي، ولا سيما في صناعات النفط والبتروكيماويات والغاز والطيران والمصارف والتمويل وغيرها من العلاقات التجارية المفيدة للطرفين. وفي المجال السياسي، فإن أي تعاون بين الولايات المتحدة وإيران يهدف إلى معالجة الأزمات في أفغانستان والعراق وسوريا واليمن يمكن أن يكون أمرا حيويا لإيجاد وتنفيذ حلول دائمة وفعالة[٧٦]. في ظل الوضع الراهن في المنطقة يمكن للدولتين إنهاء حلقة من الخلل السياسي التي ميزت العلاقات الأمريكية الإيرانية في السنوات الثلاث والثلاثين الماضية واستغلال الفرص المتاحة في مرحلة ما بعد الاتفاق النووي لتدعيم التعاون بين الولايات المتحدة وإيران بطريقة أكثر ملاءمة لعالم سريع التغير[٧٧].

في ١٥ يناير ٢٠١٥م - قبل التوصل للاتفاق بشكل نهائي- نشر "مركز الأمن الأمريكي الجديد"، تقريراً مهماً عن التعاون مع إيران في مرحلة ما بعد الاتفاق الشامل. ويعرف عن المركز قربه من أوباما ولعبه دوراً مؤثراً في صناعة عدد من سياساته تجاه عدد من الملفات بالغة الحساسية، إضافة إلى كونه بمثابة خزّان لتصدير الكفاءات للعمل في مواقع مختلفة داخل إدارة أوباما وأيضاً لاستقبال عدد من المتقاعدين منها.

أعدّ التقرير مجموعة من الخبراء من بينهم "إلان جولدنبيرج" الذي شغل حتى نوفمبر من العام ٢٠١٤م منصباً رفيعاً في وزارة الخارجية الأمريكية، وعمل سابقاً في مكتب وزير الدفاع للسياسة، وفي لجنة الشؤون الخارجية لمجلس الشيوخ ومسؤولاً عن

[76] - Mahmood Monshipouri and Manochehr Dorraj. U.S.-IRAN RELATIONS AFTER THE NUCLEAR DEAL. Georgetown Journal of International affairs. 7 November 2016. available at: http://journal.georgetown.edu/u-s-iran-relations-after-the-nuclear-deal/

[77] - IBID.

ملفات إسرائيل وإيران وسوريا والعراق، وكان كذلك في الفترة من ٢٠٠٩ وحتى ٢٠١٢م مستشاراً خاص لشؤون الشرق الأوسط ورئيساً لفريق إيران في مكتب وكيل وزير الدفاع للسياسة.

تكمن أهمّية وحساسية هذا التقرير في أنه يقترح مجموعة من التوصيات ويحدد مجالات التعاون مع إيران ليشكّل بذلك المدخل لما يبدو أنّها أجندة متكاملة للتحضير لتطبيع كامل للعلاقات مع طهران فيما بعد، خاصّة أنّ التقرير يؤكّد على أنّ اتفاقاً نووياً مع إيران سيوفّر فرصاً غير مسبوقة للتعاون بعد عقود من القطيعة بين الدولتين. كما يتبيّن من خلال التقرير هو اعترافه بالنفوذ الإيراني في بلدان كأفغانستان وسوريا والعراق، واستغلاله المشاكل الحاصلة هناك لا من أجل إقناع إيران بتغيير سياساتها أو لدفعها خارج هذا القوس وإنما لترسيخ التعاون معها.

يوصي التقرير أنّ تقوم الولايات المتّحدة بتحديد التعاون مع إيران بعد الصفقة الشاملة بشكل منظّم وأن تقوم بما يلي:

- جعل الملف النووي محورياً وإبقاؤه في المقدمة.
- الإبقاء على خطوط وقنوات التواصل التي تم إنشاؤها مع الإيرانيين خلال المحادثات النووية وجعلها رسمية وتوسيع نطاقها.
- البدء بشكل صغير مع التركيز على القضايا الأقل ارتباطاً بالسياسة والأكثر ارتباطاً بالأمن كالأمن المائي وأفغانستان.
- التركيز على مناطق ومواضيع يسيطر على سياساتها المعتدلون أو التكنوقراط في البلدين.
- اعتماد الشفافية مع الشركاء الإقليميين في اطلاعهم على الجهد الأمريكي لتحسين العلاقة مع إيران.

كما يحدد التقرير مجالات التعاون مع إيران في المواضيع التالية:

١- الأمن المائي: ويقترح التقرير لتفادي إمكانية حصول أي صدام عرضي أمريكي إيراني في مياه الخليج أن يتم التفاوض على اتفاق (INCSEA) مشابه لذلك الذي تم بين أمريكا والاتحاد السوفيتي إبان الحرب الباردة*. أمّا إذا كانت هذه الخطوة طموحة أكثر من المأمول، فعلى الأقل أن يتم إنشاء خط ساخن، الأمر الذي من شأنه أن يؤسس لتواصل

* اتفاقية بين حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وحكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن منع الحوادث في أعالي البحار وما فوقها، تم توقيعها في موسكو في ٢٥-٥-١٩٧٢ لمزيد من المعلومات الاطلاع على موقع وزارة الخارجية الأمريكية: https://www.state.gov/t/isn/4791.htm

عسكري، وقواعد مشتركة في التعامل مع الأزمات، بالإضافة إلى ذلك، يرى التقرير في مكافحة القرصنة البحرية مجالاً آخر محتملاً للتعاون الثنائي بين البلدين خاصة أن هناك مصلحة لكلاهما للحفاظ على تدفق الطاقة والتجارة من الشرق الأوسط إلى آسيا وأفريقيا والعالم.

٢ - أفغانستان: يرى التقرير أن أفغانستان مجال مهم للتعاون بين إيران وأمريكا خاصة أنّ الأولى كانت قد ساعدت الولايات المتّحدة في الإطاحة بنظام طالبان وشاركت في مؤتمر "بون" الذي سهّل وصول كرازاي إلى الحكم. ويقول التقرير إنّ إيران تمتلك نفوذاً فعلياً مع الطاجيك والشيعة وتدعم قيادات سياسية وعسكرية أفغانية مختلفة، وأنّ هناك مصلحة أمريكية وإيرانية في عدم عودة طالبان وكذلك في تعزيز الاستقرار ومنع اندلاع حالة من الحرب الأهلية في البلاد. بالإضافة إلى ذلك يرى إمكانية التعاون في مجال مكافحة تهريب الهروين والحشيش من أفغانستان إلى إيران ومنها إلى العالم.

٣ - العراق: يقول التقرير إنّ للولايات المتحدة وإيران مصالح متشابكة في العراق تتمثل في عدم انهياره وتجنب الحرب الأهلية وهزيمة "داعش"، وتحقيق هذه الأهداف يتطلب جهوداً مشتركة قصيرة وطويلة الأجل.

٤ - سوريا: يذكر التقرير أنّ هناك بعض المساحات التي تمثّل مصالح مشتركة لدى الطرفين من الممكن العمل عليها، ويضيف بأنّ خطر "داعش" على سبيل المثال يمثل فرصة جيدة لتخفيف النزاع مع إيران وربما التعاون لاحقاً، وأنّه يمكن للطرفين أن يدفعا باتجاه إنهاء الصراع في سوريا عبر الضغط باتجاه إيقاف القتال، وإنشاء هدن محليّة والدفع باتجاه انتقال سياسي[٧٨].

[٧٨] - علي حسين باكير، أجندة التعاون الأمريكي الإيراني ما بعد الصفقة النووية، شبكة المعلمات الدولية internet، السورية نت، ٢٠١٥/٤/٦، أجندة-التعاون-الأمريكي-الإيراني-ما-بعد-الصفقة-النووية/ www.alsouria.net/content

الخاتمة

لقد مرت العلاقات الإيرانية الغربية بمراحل ومحطات تاريخية عدة، فقبل الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩م كانت الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بعلاقات قوية مع إيران في ظل حكم الشاه، كما كانت هي الداعم الأول للبرنامج النووي الإيراني، وبعد قيام الثورة في إيران وتغير نظام الحكم فيها تغيراً جذرياً دخلت العلاقات الإيرانية الغربية في مراحل متقدمة من التعقيد، كذلك مر البرنامج النووي الإيراني بمراحل متعددة من التوقف والاستئناف، وفي كل حقبة تاريخية تتغير المواقف الدولية وفقاً لظروف ومعطيات تلك الحقبة، وفي تحليل دور القوى الغربية في تعاملها مع الملف النووي الإيراني يمكن الملاحظة بأن الموقف الأمريكي كان أكثر تصلباً وتشدداً حيال الملف النووي الإيراني من الموقف الأوروبي، فالترويكا الأوروبية قد كانت هي المبادرة للتعامل مع إيران في ايجاد حل سلمي للأزمة وتجنب النزعة العسكرية، مع اقرارها بحق ايران في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، وبعد أكثر من ثلاث عقود من العداء ثم العقوبات ظهرت ملامح تقارب إيراني غربي من خلال التحضير للاتفاق النووي الإيراني، وتم التوصل لهذا الاتفاق التاريخي فعلاً في ١٤ يوليو ٢٠١٥م، وفقاً لهذا الاتفاق سيتم رفع العقوبات المفروضة على إيران في مقابل ضمان عدم مبادرة إيران بتوجيه برنامجها النووي للأغراض العسكرية وذلك من خلال الرقابة الدقيقة على المنشآت النووية من خلال مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، عليه فإن هذا الاتفاق سيفتح آفاقاً جديدة يمكن أن تعزز العلاقات بين الطرفين، فكلا الطرفين يمكنه الاستفادة من العلاقات القائمة بينهما، فإيران ستستفيد من الناحية الاقتصادية و السياسية بعد رفع العقوبات عنها، لتخرج من حالة العزلة المفروضة عليها، كما يمكن للدول الغربية استثمار هذه العلاقة لصالحها، فالموقع الجغرافي لإيران ومواردها الطبيعية و البشرية والنفوذ الذي تتمتع بها إيران في عدة دول تجعل منها شريكاً سياسياً واقتصادياً هاماً للدول الغربية في منطقة مليئة بالتحديات.

المراجع

أولاً المراجع العربية:

- **الكتب:**

١. خالد بن محمد العلوي، التجاذب التقني والسياسي للملف النووي الإيراني، الكويت، ٢٠٠٧م.
٢. أ. د عطا محمد زهرة، البرنامج النووي الإيراني، (بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠١٥م).
٣. محجوب الزويري، مفاوضات الملف النووي الإيراني من جنيف إلى فيينا: ماذا بعد، سلسلة تقييم حالة، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، نوفمبر ٢٠١٤م.
٤. وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، الاتفاق النووي: خطوة أولى في مسيرة إعادة تأهيل إيرانية طويلة، سلسلة تقدير موقف، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، نوفمبر ٢٠١٣م.
٥. تحليل السياسات في المركز العربي، قراءة في الاتفاق النووي الإيراني، سلسلة تقدير موقف، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يوليو ٢٠١٥م.

- **الدوريات:**

١. أحمد إبراهيم محمود، البرنامج النووي الإيراني: التطور والدوافع والدلالات الاستراتيجية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣١، يناير ١٩٩٨م.
٢. عامر كامل أحمد، موقف الترويكا الأوروبية من البرنامج النووي الإيراني، دراسات دولية، بغداد، العدد ٥٠.

- **الرسائل العلمية:**

١. أحمد عبد الكاظم موسى، مكانة إيران الإقليمية في الاستراتيجية الأمريكية بعد ٢٠٠٣م، رسالة دكتوراه، جامعة النهرين، العراق، ٢٠١٥م.
٢. رائد حسين عبد الهادي حسنين، البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته على الأمن القومي الإسرائيلي ١٩٧٩ – ٢٠١٠م، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية (جامعة الأزهر) غزة، ٢٠١١م.
٣. عصام نايل المجالي، تأثير التسلح الإيراني على الأمن الخليجي منذ الثورة الإسلامية ١٩٧٩م، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، الأردن، ٢٠٠٧م عمر محمد علي

الشيخ، الإدارة الأمريكية لأزمة البرنامج النووي الإيراني بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١م، رسالة ماجستير (القاهرة، جامعة القاهرة، ٢٠٠٨م).
٤. فرحاني ونوال قمادي، الاتفاق النووي الإيراني وانعكاساته على العلاقات الأمريكية– السعودية، رسالة ماجستير، جامعة العربي التبسي، الجزائر، ٢٠١٥/٢٠١٦م.
٥. ميلاد مسعود نمريش، موقف المجتمع الدولي من التسلح النووي الإيراني، رسالة ماجستير (طرابلس، أكاديمية الدراسات العليا، ٢٠٠٩م).
٦. هاشم اجريد الخوالدة، السياسة الأمريكية تجاه أزمة البرنامج النووي الإيراني (١٩٩١–٢٠١٢م)، رسالة ماجستير الأردن، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٣م.

- **شبكة المعلومات الدولية:**

١. بشير زين العابدين، تطور العلاقات الأمريكية-الإيرانية (٢٠٠٢-٢٠١٥م) وتأثيرها على أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، شبكة المعلومات الدولية internet، ٣٠ رمضان ١٤٣٦، http://almoslim.net/node/238885
٢. علي حسين باكير، أجندة التعاون الأمريكي-الإيراني ما بعد الصفقة النووية، شبكة المعلمات الدولية internet، السورية نت، ٢٠١٥/٤/٦م، أجندة-التعاون-الأمريكي-الإيراني-ما-بعد-الصفقة-النووية/ www.alsouria.net/content
٣. موقع ساسة بوست sasapost، البرنامج النووي الإيراني بدأته الولايات المتحدة وانتهى باتفاق تاريخي، شبكة المعلومات الدولية،١٥ يوليو ٢٠١٥م
www.sasapost.com/iran-nuclear-program-history

ثانياً المراجع الأجنبية:

- BOOKS
  1. Gary Samore (Editor). Sanctions Against Iran: A Guide to Targets, Terms, and Timetables. Cambridge. Harvard Kennedy School. 2015.
  2. Paolo Magri and Annalisa Perteghella (Eds). Iran After the Deal: the Road Ahead. First edition (Milano. Italian Institute for International Political Studies (ISPI). Edizioni Epoké. 2015
- REPORTS:
  1. DIRECTORATE-GENERAL FOR EXTERNAL POLICIES POLICY DEPARTMENT (European Palimiaent). An EU strategy for relations with Iran after the unclear deal. 2016.
- INTERNET:
  1. Mahmood Monshipouri and Manochehr Dorraj. U.S.-IRAN RELATIONS AFTER THE NUCLEAR DEAL. Georgetown Journal of International affairs. 7 November 2016. available at: http://journal.georgetown.edu/u-s-iran-relations-after-the-nuclear-deal/
  2. Nihat Ali Özcan and Özgür Özdamar. Iran's Nuclear Program and the Future of U.S.-Iranian Relations. Middele East Policy Council. available at: http://www.mepc.org/irans-nuclear-program-and-future-us-iranian-relations.
  3. https://www.state.gov/t/isn/4791.htm